فلسطينيو الداخل ودورهم في هبّة الأقصى عام 2021 بين "المواطنة" و"الوطن"

إبراهيم خطيب*

ملخص: يعالج هذا البحث دور الفلسطينيين داخل الخط الأخضر (فلسطينيو الداخل) ضمن هبّة الأقصى الأخيرة عام (2021). يعرض البحث السياق التاريخي للفلسطينيين في الداخل، والتعامل السلطوي معهم على مدار سنوات، ومن ثم يُعرّج على الأحداث الأخيرة، ويعرض تطورهّا، وطبيعة دور الفلسطينيين في الداخل فيها، ويختم بتداعيات هذه الأحداث عليهم. والادّعاء المركزي لهذا البحث أن سياسات الضبط والسيطرة، أو سياسات الاحتواء لم تؤتِ أُكلها في تدجين مواقف الفلسطينيين في الداخل؛ لتثبت الهبّة الأخيرة أن عمق الهوية يغلب على سياسات الإدماج (التدجين)، وأن جيل الشباب الفلسطيني في الداخل أثبت قدرته واستعداده على الحركة بمعزل عن القيادات التقليدية ومع كسر لحاجز الخوف الذي زرعته السلطات الإسرائيلية. وأخيرًا، أشارت الأحداث أن القدس والأقصى محرّك للكل الفلسطيني، ومحل إجماع نضالي فلسطيني مُتجاوز للانتماءات الحزبية والفصائلية.

الكلمات المفتاحية: فلسطينيو الداخل، الهوية، هبّة الأقصى، السياسات الإسرائيلية، المواطنة .

* معهد الدوحة، قطر.

48 Palestinians and their Role in the Al-Aqsa Intifada in 2021 between “Citizenship” and “Homeland”

IRAHIM KHATIB*
ORCID NO : 0000-0001-7658-3511

ABSTRACT *This research deals with the role of the Palestinians within the Green Line ("48 Palestinians") during the last uprising of Al-Aqsa (2021). The research argues that control and containment policies did not yield dominstication of palestinains' stances, and the centrality of Jerusalem and Al-Aqsa as a motivator for collective action and awareness for all Palestinians. The research also agrgues that the last uprising has shown that the rule of iron hand with systematic containment will remain the Israeli authorities' policy in an attempt to counter the collective awareness of the Palestinians, the collective ethnic exclusion of Palestinians will escalate.*

Key words: 48 Palestinans, Identity policies, Citizinship, Al-Aqsa Uprising, Israeli Policies.

* Doha Institute, Qatar.

رؤيـــة تركيـــة
2021-(2/10)
117 - 136

DOI:10.36360/1560-010-002-006

فلسطينيو الداخل[1] مدخل تاريخي

يعيش الفلسطينيون في الداخل حالة مركبة بوصفهم أهل البلاد الأصليين، ولكن في الوقت نفسه هم مواطنون في الدولة التي احتلت أرض أجدادهم، بما ترافق مع ذلك من تهجير وقتل وسبّبت لهم نكبة عام 48، ويعيشون في ظروف معقدّة على الصعيد الاجتماعي والسياسي والثقافي، فمنذ النكبة والإعلان عن قيام المؤسسة الإسرائيلية في عام 1948 خضع الفلسطينيون مباشرة لحكم عسكري إسرائيلي ممتد على طول 18 عامًا بين السنوات 1966-1948، في فترة تلت صدمة النكبة والتي قسّمت الشعب الفلسطيني وشتته في عدة مناطق، وليبقى الفلسطينيون في الداخل على أرضهم، ونقصد في هذه الدراسة المجموعة الفلسطينية التي أُقيمت على أراضيها المؤسسة الإسرائيلية عام 1948 وعلى مساحة تبلغ أكثر من 78٪ من أرض فلسطين التاريخية.

عانى الفلسطينيون داخل الخط الأخضر خلال فترة الحكم العسكري عزلة تامّة عن المحيط العربي والإسلامي وحتى الفلسطيني،[2] وكانت غاية الحركة الصهيونية تدجين هذه المجموعة التي بقيت على أراضيها، بحيث حاولت المؤسسات الإسرائيلية تمييع الهوية الفلسطينية[3] في ظلّ صراع شديد داخل مؤسسات الحركة الصهيونية، رافق أحداث النكبة، في تحديد كيفية التخلص من الفلسطينيين الباقين، وذلك مع عمليات التطهير العرقي والترانسفير ونجاحها في سياقات، وإخفاقها في أخرى، في التخلص من الفلسطينيين رغم المحاولات المتكررة للتخلص منهم[4]، وكان من المهم بحسب الرؤية الصهيونية عدم تهديد الحيز الديموغرافي للمؤسسة الإسرائيلية من خلال وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين ضمن الدولة اليهودية التي كانت على عتبة التأسيس، وهذا وضع ما تبقى من فلسطينيين في وطنهم إثر النكبة أمام مخاطر الترحيل.[5]

طرأ تحوّل كبير خلال سنوات الحكم العسكري وما بعدها على فلسطينيي الداخل وخاصة بعد أحداث نكسة عام 1967 بحيث عبرت المجموعة الفلسطينية تطورات مهمّة على مستوى الوعي الجماعي والسياسي، وتميّز تعريف الهوية لدى الفلسطينيين على المركب القومي العربي، ومن ثم بدأت ملامح الهوية الفلسطينية تتجذر بسبب ظهور المركبات الوطنية والدينية،[6] وتميزت هذه المرحلة ببروز عدة بحوث ودراسات تناقش مسألة الهوية لدى فلسطينيي الداخل،[7] ومنها ما عرّف الفلسطينيين على أنهم إسرائيليون، وغيرها على أنهم عرب إسرائيليون،[8] وبدأت ملامح المركبات الوطنية والدينية تزداد في تعريف الفلسطيني لنفسه خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ويرتفع الصوت الذي يشير إلى أنهم فلسطينيو الهوية.[9] وبرزت الحركات الوطنية والدينية المرتبطة بالهوية الفلسطينية والمعززة للهوية الدينية مع نشوء حركات أيديولوجية تحمل

هذا التوجهات.[10]

تحوّل الفلسطينيون في الداخل بين عشية وضحاها من أكثرية إلى «أقلية»[11]، بحيث شكلت الأقلية الباقية والبالغ تعدادها 156 الف نسمة وقتها ما يقارب 17٪ من مجموع السكان، وليشكلوا اليوم أكثر من مليون و700 الف شخص،[12] وأسهم المشروع الصهيوني بالقضاء على النخب السياسية والثقافية للمجتمع العربي في الداخل، بحيث أسهمت أحداث النكبة في تهجير غالبية ومعظم هذه النخب.[13] نظرت السلطات الإسرائيلية منذ تأسيسها إلى المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل بعين من الريبة والشك، واعتبرته حالة من التهديد المستمرّ لأمنها القومي، ورأت المؤسسة الإسرائيلية المتشكلة حديثًا ضرورة ماسّة وملحّة في التخلص ممّا تبقى من فلسطينيين داخل حدودها، وطردهم من وطنهم وأرضهم التي تشكلت عليها؛ للحفاظ على حدودها وأمنها.[14]

اتّسمت السياسة الإسرائيلية بتعزيز قيم الإقصاء والتهميش والقمع بوصفها آلية لمعاقبة الفلسطينيين، ومنعهم من التواصل مع العالم العربي، وعزلهم عن البيئة المحيطة بهم، بحيث فرضت العزلة على الفلسطينيين في ظلّ فترة نظام الحكم العسكري، وجرى التعامل مع الفلسطينيين في هذه الفترة بوصفهم خطرًا أمنيًّا وطابورًا خامسًا، ويذكر إيان لوستيك الآليات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية لضبط الفلسطينيين في الداخل والسيطرة عليهم من خلال نموذج العزل، وتعزيز التبعية، وسياسة الاحتواء.[15]

كان التهميش والتمييز والقمع بارزًا (وما يزال في بعض الجوانب) في عدة نواحٍ حياتية خاصة بالفلسطينيين في الداخل، فالتفضيل على أساس قومي كان واقعًا، وارتبط بالتّعريف الاسرائيلي لطبيعة سلطتها وبأنّها دولة يهودية ديمقراطية، فيما يغلب البعد اليهودي والذي يراه عدد من الباحثين على أنه يجعل من المؤسسة الاسرائيلية دولة إثنوقراطية، مع الأخذ بالاعتبار على أنه مع الاعلان الإسرائيلي بأنها دولة «يهودية وديموقراطية» أشارت على أنها تعتزم المساواة في الحقوق بين جميع مواطنيها على أساس فردي، ولكن هذه المساواة مفقودة.[16] بالمقابل حاول الفلسطينيون تنظيم أنفسهم في فترة الحكم العسكري (1948–1966) وظهرت حركات قومية وقِوى وطنية لمقارعة السياسات الإسرائيلية، وقد تعرضت للملاحقة والاعتقال والطرد، وفي بعض الأحيان تعرضت للنفي، ومثال على ذلك ما حصل مع أعضاء «حركة الأرض» القومية التي ظهرت بين الأعوام 1965–1958،[17] ومؤخرًا إخراج «الحركة الإسلامية (الشق الشمالي)» –والذي كان يُعدّ من أكبر التنظيمات السياسية العربية في صفوف فلسطينيي الداخل– عن القانون، بحيث أخرجت عن القانون بفعل استخدام «نظام الطوارئ 1945»،[18] إلا أن محاولات الفلسطينيين المتكررة في الحفاظ على هويتهم القومية والجماعية لم تنقطع.

عَدّ مجموعة من الباحثين النظام السياسي الإسرائيلي المتبلور بعد عام 1948 نظامًا سياسيًّا إثنيًّا يفضل مجموعة الأغلبية اليهودية، ويهمّش ويقصي المجموعات الضعيفة الأخرى، وعلى عكس الادعاءات التي حاولت تصوير النظام الاسرائيلي على أنه يؤصّل لدولة ديمقراطية ليبرالية غربية، فهناك من رأى أن النظام السياسي الإسرائيلي يقوم على أساس تفضيل الهوية والقومية اليهودية وإلغاء الآخرين، وهو يعبّر عن طبيعة الدول الإثنية والأنظمة الإثنوقراطية في العالم، التي تسعى للحفاظ على تفوّق وتميز عرقي لمجموعة إثنية وعرقية واحدة مقابل دونية الآخرين.[19]

واجه الفلسطينيون في الداخل مجموعة مركبة من التحديات، فقد رفضت الأغلبية اليهودية المهيمنة الاعتراف بالحقوق القومية والجماعية للفلسطينيين،[20] و(شرعنت) التمييز ضدهم في عدد من المجالات في ظل النظام السياسي الإسرائيلي الإثني، وهذا يشكل انتهاكًا صارخًا للمعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات ناهيك عن حقوق الشعوب الأصلانية.[21] فالهوية الجماعية والوطنية كانت مهددة، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي العربية والسيطرة عليها، ومنع التواصل الجغرافي بين القرى والبلدات العربية،[22] وهناك تحديات ثقافية بسبب ربط جهاز التعليم العربي بجهاز التعليم اليهودي وإخضاعه له، والسيطرة المباشرة عليه، بالإضافة إلى تحديات اجتماعية تتمثل بنسبة البطالة المرتفعة، ومعدلات الفقر الكبيرة مقارنة مع المجتمع اليهودي، فأكثر من 55٪ من العائلات العربية في الداخل فقيرة، وهي ثلاثة أضعاف العائلات اليهودية الفقيرة، وأما القوانين العنصرية- ففي عام 2011 وحده قُدِّم أكثر من 30 مشروع قانون عنصريًّا لمناقشته في الكنيست الإسرائيلي.[23]

بالرغم من عدة تحديات وصعوبات نجح الفلسطينيون في الداخل في سبعينيات القرن الماضي في تنظيم أنفسهم ، وعُدّت هذه الفترة أهم المراحل التاريخية للداخل الفلسطيني التي جاءت في أعقاب الانفتاح والالتقاء والانكشاف الفلسطيني- الفلسطيني نتيجة لتداعيات حرب عام 1967 (النكسة)، وبدأت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مرحلة المأسسة للمجتمع العربي في الداخل، وتصاعد بناء المؤسسات الوطنية- القومية الخاصة بالفلسطينيين بالرغم من آليات الضبط والسيطرة التي استخدمت لمنع تشكّل قيادات ومؤسسات وطنية وقومية مستقلة وخاصة بالفلسطينيين[24] وقد عملت السلطات الإسرائيلية على بناء هوية جديدة، ووعي ثقافي مغاير للفلسطينيين، ومحاولة تحويلهم إلى إسرائيليين وسلخهم عن هويتهم الوطنية وانتمائهم الوطني والديني؛ أي فرض حالة من الاندماج الثقافي المعنوي والنفسي والمادي، ولكن هذه المحاولات باءت بالإخفاق، وظهرت على الساحة الفلسطينية تعددية من التنظيمات السياسية القومية

والوطنية والإسلامية، وهذا أسهم في تعزيز الهوية الوطنية والدينية.

> "جاءت أحداث الهبة الأخيرة، هبّة الأقصى 2021 لتُعدّ هبة شعبية تشكّل محطة مهمّة في تاريخ الفلسطينيين منذ عام 2000"

مع سنوات التسعينيات واتفاقية أوسلو التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية والتوجه نحو حلّ الدولتين، كان هنا شعور لدى الفلسطينيين في الداخل أنهم تُرِكوا إلى مصيرهم بوصفهم مواطنين اسرائيلين، وأنهم ليسوا ضمن أجندة المشروع الوطني الفلسطيني إلى حدّ ما، وهذا أدى إلى تركيز بعض الأحزاب على الشؤون المحلية المرتبطة بهم، في مقابل خروج حركات أخرى أكدّت انتماءها وكونها لا تزال جزءًا من المشروع الوطني الفلسطيني، وسعت إلى تنظيم جماعي للفلسطينيين في الداخل، وظهرت مجددًا حقيقة عمق انتمائهم من خلال انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000 والدور الذي أدّاه فلسطينيو الداخل فيها.[25]

فلسطينيو الداخل وديناميكيات تفاعلهم

مع بداية الألفية الثالثة تفاعل الفلسطينيون في الداخل (والفلسطينيون بشكل عام) مع اقتحام شارون للمسجد الأقصى المبارك، وشاركوا في مظاهرات جابت البلدان العربية، جابهتها الشرطة والقوات الإسرائيلية بيدٍ من حديد، ليذهب ضحيتها 13 شابًا داخل الخط الأخضر. فيما جاءت أحداث الهبة الأخيرة، هبّة الأقصى 2021 لتُعدّ هبة شعبية تشكّل محطة مهمّة في تاريخ الفلسطينيين منذ عام 2000.[26]

جرت الأحداث الأخيرة مع حالة سياسية معقّدة، تلت مرحلة صعبة على صعيد الفلسطينيين في الداخل ومجمل الفلسطينيين، وهذه المرحلة ارتبطت بالربيع العربي الذي تفاعل معه الفلسطينيون في الداخل، وكانت هناك آمال أن تنعكس نتائجه إيجابًا على القضية الفلسطينية[27] ولكن واقع أحداث الربيع حتى الآن والثورات المضادة، والواقع العربي المترهل مع حالة التطبيع العربي التي كانت في السنوات الأخيرة، والانقسام الفلسطيني الذي لا يلتئم، إضافة للركود السياسي بخصوص الحراك الدبلوماسي المرتبط بالقضية الفلسطينية- كلّ ذلك جعل حال فلسطينيي الداخل صعبًا.[28] مع كل هذه التحديات والواقع، بات يحدث نوع من الانكفاء على الذات في صفوف عدد من الفلسطينيين في الداخل، ترافق مع حالة يشوبها الانقسام، والترهل السياسي والإحباط المجتمعي المرتبط بظواهر مجتمعية عايشها المجتمع الفلسطيني في الداخل في السنوات الأخيرة، مثل قضية العنف، إضافة إلى الانقسام السياسي والمجتمعي على عدة قضايا سياسية مرتبطة بعلاقة الأحزاب العربية بالأحزاب الصهيونية والمطلوب تحصيله من الكنيست الاسرائيلي وبأي أدوات، وقضايا مجتمعية، مثل قضايا «المثليين جنسيًا/

الشواذّ» إضافة لقضية العنف آنفة الذكر التي وصل فيها عدد الضحايا في سنة 2020 إلى 113.[29] وترافق ذلك مع حالة من صعود خطاب المطالب المدنية الخدمية، والذي يرّكز على البعد الخدماتي وقضايا حياتية واقتصادية صرفة (وحتى بانقطاع عن بعدها السياسي المرتبط بالمواطنة)، في مقابل الخطاب الوطني والمرتبط بالبعد الهوياتي للفلسطينيين في الداخل وغير المنقطع عن دورهم في القضية الفلسطينية.[30]

حالة الترهل السياسي تمثلت كذلك في تراجع الحراكات الشعبية النضالية، وانكفاء المشاركة السياسية لدى الفلسطينيين في الداخل، مع ضمور الانتماء الحزبي، وتراجع العمل الشعبي، والمشاركة الجماهيرية.[31] رافق ذلك حالة من الفردانية والاندماج الفردي البعيدة عن الرؤية الجماعية والعمل الجمعي الذي يُظهر الانتماء الوطني الفلسطيني وخطابه، بل وينكره أو يضعه بمركزية أقل، مع تركيز على الأمور المطلبية والاقتصادية، وهذا مع دعم عدد من القيادات لهذا التوجه، وترافق ذلك مع دعم انتخابي حاز عليه متبنّو هذا التوجه جزئياً أو كلياً في انتخابات آذار/ مارس 2021 حتى وصل إلى تأييد البعض المشاركة في الحكومة الإسرائيلية.[32] فيما تستمر الملاحقة السياسية للخطاب الفلسطيني ولعدد من القيادات، كما حدث مع الشيخ رائد صلاح، ورجا إغبارية ومحاسبتهما على خطابهما السياسي.

في الاتجاه المعاكس، فمع الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتردّي الذي لاحق حياة الفلسطينيين في الداخل، استمرت حالة من عدم تخلّي السلطة والمجتمع الاسرائيليان عن هويتهما القومية والدينية، وتجلّى ذلك في سنّ قانون القومية وتعزيز الانتماء الإسرائيلي من قبل المؤسسة الإسرائيلية ومختلف أركان المجتمع الإسرائيلي اليهودي، ومع حالة من التصالح مع الأمر الواقع المرتبط بطبيعة النظام والدولة ال ويهوديتها.[33] ووفق هذا التعريف والقواعد الناظمة هذه استمر التعامل مع الفلسطينيين في الداخل، واستمرت سياسة الضبط، مع عدد كبير من القوانين التي تحدّ من التعبير عن انتمائهم وهويتهم، وتضيّق عليهم، فكان قانون كامينتس (2017) الذي أسهم في هدم عدد هائل من بيوت العرب وضيّق عليهم الحيّز، وقانون القومية، وقوانين أخرى تم العمل على سنّها، مثل قانون منع الأذان وغيرها. فيما كان هناك بالمقابل محاولة للاحتواء (والتدجين) من خلال تشجيع النجاحات الشخصية المنقطعة عن الهوية الجماعية. لتأتي أحداث الأقصى الأخيرة، وتعيد خلط الأوراق، وتثبت أن هناك قضايا لا يمكن تجاوزها، مرتبطة بالبعد الهوياتي والقضية الفلسطينية، ولا يمكن لسياسة الضبط والسيطرة من جهة ولا لسياسة الاحتواء والتدجين أن تبدّدا دورها.

ومع هبّة الأقصى الأخيرة التي تكمن أسبابها المباشرة في: الاقتحامات المتكررة التي

يقوم بها المستوطنون إلى المسجد الأقصى، مع قمع المصلين، والذي يراه المسلمون تدنيسًا لمسجدهم، وكل ذلك خلال شهر رمضان ذي القدسية العالية، أضف إلى ذلك مخططات طرد المقدسيين في حي الشيخ جراح، وقمع الشرطة لاحتجاجات الناس هناك،[34] كل ذلك أسهم في مشاركة الفلسطينيين في الداخل وتأجيج دورهم في هذه الاحتجاجات، وأثبت هذا أنّهم جزء أساسيّ من الشعب الفلسطينيين، وأنه لا يمكن طمس انتمائهم وهويتهم، وأظهَر أنهم لا يزالون مرتبطين بالقضايا الفلسطينية المركزية، وعلى رأسها قضية القدس، ولم تنجح سياسة دمجهم وعزلهم عن انتمائهم هذا، وحصرهم بمطالب حياتية منزوعة البعد الأيديولوجي والهوياتي، وهذا كله ترافق مع سياسات تضييقية لم تنجح السلطات الاسرائيلية في إخفائها من خلال التضييق على المواطنين العرب الفلسطينيين في الداخل، كسياسة هدم البيوت والملاحقة السياسية.[35] لتظهر الأحداث أن الأزمة مع الفلسطينيين في الداخل جذرية، مرتبطة بهويتهم، ووضعهم السياسي الذي امتاز لسنوات بالتمييز والاقصاء.[36]

ومن هنا ظهر أنّ ظنّ عدد من المحللين أن هبّة كهذه لدى الفلسطينيين في الداخل

صعب أن تتم (على الأقل في هذا التوقيت السياسي) وخصوصًا مع تراجع مركزية القضية الفلسطينية، مع حالة التطبيع العربي، ومع ما تصوروه حالة للاندماج لفلسطينيي الداخل في المجتمع الإسرائيلي-[37] ظهر أنّه ظنٌّ خطأٌ، وأنّ الهبّة ممكنة، وأنّها حدثت حقيقة، وأكدّت تغلّب الحالة الانتمائية والهوياتية وقوة القضايا الوطنية والدينية المرتبطة بالصراع على سعي البعض إلى أن تكون حياتهم مقتصرة على المطالب المدنية الحياتية وعزلهم عن انتمائهم.

بين انتفاضة القدس والأقصى عام 2000 وهبة الأقصى عام 2021

مشاركة الفلسطينيين في الداخل في النضال الفلسطيني لم تكن جديدة فهم مفجّرو يوم الأرض عام (1976)، وهم من شاركوا في انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000، وفي محطات أخرى في حراك الشعب الفلسطيني.[38] كانت مشاركة فلسطينيي الداخل في تلك الهبات جلية، وعبّرت عن انتماء واضح للفلسطينيين في الداخل، وتبيّن أن الاحتجاجات (وخصوصًا في انتفاضة الأقصى 2000 وفي هبة الأقصى 2021) عمّت مجمل قرى ومدن الداخل الفلسطيني، وكانت شرارتهما مرتبطة بالمسجد الأقصى المبارك واقتحامه، مع قمع سلطوي إسرائيلي في الحالتين، وتحريض إعلامي، وهجوم لمجموعات يمينة على الفلسطينيين. ومع كل هذه المعالم الجامعة لطبيعة الاحتجاجات السابقة، فإنه يمكن الوقوف على بعض معالم الاختلاف، منها: الدور القيادي البارز للقيادات العربية في انتفاضة الأقصى عام 2000، فيما كان الدور الشبابي المتجاوز للقيادات التقليدية في هبّة الأقصى عام 2021 هو سيّد الموقف. وهناك اختلاف إضافي مرتبط بالتوجه السياسي للفلسطينيين في الداخل، ففيما كانت أحداث عام 2000 مرتبطة بحالة سياسية فلسطينية عامة غير راضية بالواقع السياسي ونتائج المفاوضات، ومع صوت واضح للمقاومة الفلسطينية ضد مشروعات السلام، وحالة من صعود التوجه الديني القومي في صفوف الفلسطينيين، فيما في المقابل فإنه رافق أحداثَ عام 2021 شعور بتراجع هذا الخطاب القومي والديني، لحساب خطاب الاندماج في المجتمع الإسرائيلي عند بعض قيادات الفلسطينيين في الداخل وبعض الأوساط الشعبية، والذي بات يتصاعد من خلال خطوات عملية من توصية على غانتس لرئاسة الحكومة الإسرائيلية عام 2020، وربط علاقات مع اليمين واليسار الإسرائيلي من قبل بعض الأحزاب، واستعداد لدعم تشكيل حكومة إسرائيلية عقب انتخابات 2021.[39] ومن هنا كان هناك شعور أن الملف الوطني المرتبط بالقضية الفلسطينية بات خارج التداول، على الأقل من قبل بعض السياسيين مقابل الخطاب الخدماتي المرتبط بالقضايا اليومية، لتكون هذه الهبة شعبية؛ أي ليست بتنظيم قيادي (لاتساع الفجوة بين القيادات والجماهير في الداخل) وتُعيد (موضعة) الهمّ

العام لفلسطينيي الداخل ليثبت عُمق ارتباطه بقضية القدس والأقصى ومّجمل القضية الفلسطينية. كما يمكن رؤية دور متصاعد وكبير لمليشيات يهودية تتنظم[40] من أجل إيقاع الأذى الجسدي بعدد من الفلسطينيين في الداخل وممتلكاتهم، وهذا ما ظهر من دور العصابات اليهودية في يافا واللد والرملة وعكا وغيرها من البلدان، وأدّت إلى استشهاد الشاب موسى حسونة، مع التأكيد أن قسمًا من هذه المجموعات أُحضر من مستوطنات بشكل منظّم، ويجمعها خلفية قومية دينية كارهة للعرب.

أما بخصوص تعامل قوات الأمن الإسرائيلية، فيُمكن الإشارة إلى عنف كبير من قبل قوات الشرطة الإسرائيلية ترافقَ مع زيادة في الصلاحيات الممنوحة لها، والاستعانة بقوات حرس الحدود، كما حدث في مدينة اللد وغيرها من البلدات، وترافق ذلك مع تهديد لإدخال وحدات من الجيش للبلدات العربية، مع ما يُمكن أن يُفسّر على أنّه تعامل مع المواطنين الفلسطينيين العرب بوصفهم أعداء،[41] مع وجود قدرات شرطية للتعامل مع الاحتجاجات، ولكن يبدو ذلك ضمن هدف وسياسة تخويفية تسعى الدولة بقرار سياسي إلى فرضها.[42] كما أن التعامل العنيف شمل عمليات ضرب لمعتقلين عرب في أثناء اعتقالهم؛ وفقًا لعدد من الشهود،[43] هذا وجرى اعتقال المئات ضمن حملة متتابعة خلال الأحداث وبعدها، وخصوصًا مع إعلان السلطات الإسرائيلية لحملة سمّتها «فرض القانون والنظام» وشملت أكثر من 1500 معتقل حتى كتابة هذا البحث،[44] واتسمت بطابع تخويفي «تأديبي» لتشمل عددًا كبيرًا من القاصرين، يجري من خلالها تقديم لوائح اتّهام بشكل مستعجل. وبنفس الوقت تعتقل قيادات، مثل الشيخ كمال خطيب- رئيس لجنة الحريات في لجنة المتابعة للجماهير العربية- بتُهمة التحريض ومُدد اعتقاله حتى نهاية الإجراءات القضائية، فيما لم يُمدد اعتقال أي اسرائيلي- يهودي على قضايا رأي، وذلك مع التحريض الذي كان الطرف اليهودي الإسرائيلي.[45] هذه جملة عوامل ميّزت الهبّة الأخيرة وأحداثها قياسًا بما سبق.

في قراءة الأحداث الأخيرة

اتّسمت هبّة الأقصى الأخيرة بعدة ظواهر رافقت هذه الأحداث وهنا نُعرّج على أهمّها:

بروز دور جيل الشباب: ظهر في الهبة الأخيرة بروز دور جيل الشباب (وبشكل خاص دور المراهقين) بوصفهم فاعلين مركزيين في هذه الاحتجاجات. هذا الجيل الذي وُلد جُلّه عقب انتفاضة القدس والأقصى عام 2000، وتشكّل وعيه الجمعي خلال السنوات الأخيرة. ويبدو أن هذا الجيل كسر حاجز الخوف في تعامله مع السلطات الإسرائيلية، التي كانت تشكّل لسنوات محطّ خوف كبير، وصاحبة هيبة مُتصلة بسياساتها التخويفية التي انتهجتها في تعاملها مع الفلسطينيين. ويبدو أن كسر حاجز الخوف هذا بدأ ظهوره

مع دور الشباب المقدسي في تعامله مع أفراد الشرطة وجنود حرس الحدود الإسرائيلية، فكان يتعامل هؤلاء الشبان بشكل بعيد عن الخوف والتوجس من هذه القوات، بل تعامل بشكل متّحدٍ، وساخر في بعض الأحيان، وحطّ من الهيبة التي حاول جهاز الشرطة والجيش زرعه في صفوف الفلسطينيين. والأمر الذي جعل لتحوّل هذه العلاقة بين أفراد الشرطة والجيش مع الشباب المقدسي أثرًا كبيرًا عابرًا للحيز المقدسي هو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر فيديوهات ساخرة ومتحدية له، تظهره بمظهر الضعيف. كما ظهر إصرار وتحدّي فلسطينيي الداخل عندما جرى منع حافلاتهم من الوصول إلى القدس، إذ قاموا بالإصرار على إكمال مشوارهم للمدينة ماشين على الأقدام، ليظهر مظهر المتحدي وغير الراضي عن قرارات الشرطة والتي كانت لسنوات محط التزام (وإن على مضض)، ليكون هذا مشهدًا إضافيًّا يُظهر كسر حاجز الخوف، ومفهوم السيد والعبد المطيع في علاقة فلسطينيي الداخل مع السلطات الإسرائيلية.

مركزية قضية القدس والأقصى: كانت لمكانة القدس والمسجد الأقصى ولتقاطع عاملَي الزمان والمكان أهميةٌ كبيرة في تفجّر الأحداث. فمع دخول شهر رمضان المبارك مع قدسيته الكبيرة لدى المسلمين ومع قدسية المكان، أي المسجد الأقصى والقدس- برزت عمليات الاقتحامات والتقييدات على وصول المصليين المسلمين، وتصاعد طرد المقدسيين في الشيخ جرّاح بشكل بارز، لتصبح الحالة نوعًا من التحدّي مع المسلمين في ظلّ تأجّج المشاعر الدينية في سياقها الزماني والمكاني في هذه الهبة، وهذا جعل حدّتها كبيرة، مع حقيقة أن الاقتحامات كانت متواصلة لسنوات، وسياسات التضييق على المقدسيين ومُجمل الفلسطينيين كانت مستمرة لسنوات. ولكنها زادت في الآونة الأخيرة، مع (تمظهرات) متحدية قام بها المستوطنون بشكل واضح من خلال مسيرات تسعى إلى تثبيت الاستيطان في القدس، وداعية إلى تعامل قاس مع أهل البلد الأصليين، وبرز ذلك من خلال مظاهرات جماعة لاهافا، ومسيرات ما يُسمّى يوم «تحرير القدس»، وكلّ ذلك كان في شهر رمضان وأيامه المقدسة، وفي الأقصى ومحيطه، ومجمل مدينة القدس، وسبق ذلك توتير الوضع في مدخل باب العامود بمنع تجمّع المقدسيين هناك. هذه الحالة المركبّة من الشعور بتدنيس الزمان والمكان أثّرت كذلك في فلسطينيي الداخل، وخصوصًا أن عددًا منهم يزور القدس والمسجد الأقصى بشكل أكثر كثافة خلال أيام شهر رمضان، ناهيك عن أنه جمهور محافظ، تُثيره المشاهد التي كانت ترد من القدس. وبالمجمل أشارت هذه الأحداث إلى أن القدس والأقصى خط أحمر لدى المجموع الفلسطيني، وأن ثنائية الاحتلال لذاته وبتبعات احتلاله وسياساته، إضافة لتحدي المشاعر الدينية، وخصوصًا في سياق مركزية القدس- يمكن أن يؤدي إلى انفجار

الوضع في الداخل والمنطقة (كما يؤكد باحثون إسرائيليون على ذلك).[46]

تجاوز خطاب الأقصى للسياق الحزبي ليصبح خطابًا عامًّا عابرًا للانقسامات الحزبية والسياسية. فقد أظهرت الأحداث الأخيرة أن مسألة الأقصى تجاوزت الصراعات الحزبية والتقسيمات الأيديولوجية التي كان يتسّم بها المجتمع الفلسطيني في الداخل. فمع مركزية القدس في سياق الصراع العربي الإسرائيلي، كانت قضية المسجد الأقصى للأحزاب السياسية في الداخل لسنوات تبدو كأنها محسوبة على تيار دون آخر وهنا نقصد مُجمل التيار الإسلامي، وبشكل خاص على الحركة الاسلامية في الداخل الفلسطيني (الحركة الاسلامية الشمالية)، التي رفعت شعار «الأقصى في خطر» وقامت بمشاريع مختلفة في القدس والأقصى قبل أن تُصبح حركة محظورة وخارج القانون بفعل قرار رسمي اسرائيلي ،[47] لتُظهر هذه الأحداث انتقال هذا الخطاب إلى خطاب فوق حزبي يلتف حوله الجماهير بمختلف خلفياتها الأيديولوجية وتتبناه الأحزاب (وإن بدرجات متفاوتة)، ولتنجح الجهود العاملة على الالتفاف حول قضية الأقصى.

تلاشي الخط الأخضر: أظهرت الأحداث الأخيرة كذلك تلاشي الخط الأخضر،

ليس بمعناه المباشر بل بمعناه الضمني المرتبط بوحدة القضايا التي يعانيها الفلسطينيون، ولتكون قضية القدس والأقصى هي محط الإجماع الفلسطيني في مختلف أماكن الوجود الفلسطيني. فبعد أن كان السياق المحلي والوضع الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية، وغزة، والداخل الفلسطيني أو الشتات هو سيد الموقف في اهتمامات الناس، ويقرر أجندة المطالب والتطلعات السياسية- جاءت قضية القدس والأقصى لتعيد (موضعة) القضية الفلسطينية، وإخراجها من قوقعة الشؤون المحلية المرتبطة بالتقسيمات الجغرافية إلى القضية الجامعة والمجمّعة للفلسطينيين حولها. وفي هذا السياق برز تعامل الفلسطينيين في الداخل مع قضية القدس والأقصى لا في سياق أنها مرتبطة بالسلطة الفلسطينية وصراع الفلسطينيين خلف الخط الأخضر وحدهم، بل هي قضيتهم هُم ببعديها الديني والوطني، والذي يبدو أنه لم يغادر فلسطينيي الداخل مع تعمّق مشكلاتهم الداخلية، بل عزّز دورهم وأوضح أن مشكلاتهم مرتبطة بحقيقة هويتهم وانتمائهم، ورمزها ومركزها قضية القدس والأقصى.

انعكاسات هبّة الأقصى عام 2021 على الفلسطينيين في الداخل

للأحداث الأخيرة عدة انعكاسات على وضع الفلسطينيين في الداخل ومستقبلهم، سواء أكان في سياق تعامل السلطات الإسرائيلية معهم أم كان في تصورهم لذاتهم ودورهم. وفي هذا السياق يمكن رؤية عدة انعكاسات في سياق أربعة معالم رئيسة:

1. تقلّص المواطنة وتعمّق التهويد: أظهرت الأحداث الأخيرة أن مفهوم المواطنة ضمن تعريف السلطات الاسرائيلية لنفسها على أنها دولة ديموقراطية ويهودية، بات معادلة لا يمكن أن تكون متماسكة، فالأحداث أظهرت أن المؤسسة الاسرائيلية تتعامل بمفهوم تعميق يهودية الدولة، بل وإظهار أن اليهودية تطغى على أي بعد ديمقراطي مرتبط بالمواطنة، والمساواة، والحقوق وحقوق التظاهر، والتعامل المتساوي أمام القانون لجميع المواطنين. ويظهر أن وجود، هوية ومطالب الفلسطينيين في الداخل باتتا قضية أمن قومي لإسرائيل، ويتم التعامل معهما على أنهما تهديد لهذا الأمن المرتبط بيهودية الدولة.[48] وتُشير الأحداث إلى أن مفهوم المواطنة يتقلص بشكل كامل في القضايا المرتبطة بالصراع العربي الاسرائيلي، وأن يهودية الدولة وتفضيل اليهودي ليهوديته تطغى في وقت الأزمة المرتبطة بالبعد القومي والديني، ويتم التعامل مع الفلسطينيين في الداخل ضمن تقسيمهم على أساس قومي، لا على أساس أنهم مواطنون مثل الآخرين. ومن هنا تُشير الأحداث الأخيرة إلى مركزية يهودية الدولة في الوعي الجمعي اليهودي، وهامشية الديمقراطية وقيمها، ومن ثَمَّ فإنّ وضعًا كهذا سينعكس على الفلسطينيين في الداخل وعلى مطالبهم ودورهم السياسي وسيعني إمّا مزيدًا من الإقصاء والرفض أو

(الأسرلة) التي ترضى بهوية ورواية الآخر ومطالبه القيمية. وبنفس الوقت ستُعيد هذه الأحداث الدور لسؤال «الوطن»؛ (أي القضية الفلسطينية والهوية) على حساب سؤال «المواطنة» والانخراط في المجتمع الإسرائيلي.

2. الوعي الجمعي بالذات في مقابل سياسات المعاقبة أو الدّمج والتّدجين: أظهر الإضراب الذي قام به الفلسطينيون في الداخل بتاريخ 18.5.2021، أمرين مهمّين: أولهما قدرة القرار الجمعي للفلسطينيين في الداخل على التأثير في الوضع الاقتصادي والسياسي الإسرائيلي، وثانيهما إمكانية التصرف بشكل جماعي على أنّهم مجموعة وطن لا أفراد تهمهم فقط قضاياهم الفردية. وتداعيات هذا الإضراب تؤثر في رؤية الحكومة الإسرائيلية لمكانة الفلسطينيين وسبل التعامل معهم،[49] فالسلطات الإسرائيلية من طرفها باتت بين خيارين: إمّا الاستمرار في سياسة القبضة الحديدية التي انتهجتها مع الفلسطينيين في الداخل، وإمّا سياسة الاحتواء والسعي إلى الدمج والتدجين. إنّ السياسية النيوليبرالية الاقتصادية مع النظرة الإستراتيجية لمكانة ودور العرب تُشير إلى أنه لا يمكن ترك العرب على الهامش، فدمجهم اقتصاديًّا مهمّ للاقتصاد الإسرائيلي ولسوق العمل الإسرائيلي الذي يعتمد عدد من فروعه على العمّال والاختصاصيين العرب، ففي قطاع الصيدلة يشكّل الصيادلة العرب ٪47 من مجمل الصيادلة في «إسرائيل»، وعددهم في مجمل قطاع الصحة كبير، كذلك في البناء والنظافة وغيرها، فمهمّ اقتصاديًّا أن يجري دمجهم في سوق العمل، ولكن هذا الدمج وفق ما تسعى له السلطات الاسرائيلية يجب أن يكون على أساس فردي من الجهة الاقتصادية.[50] وفي السياق السياسي كذلك فإذا كان هناك توجه إلى دمج العرب فهو على أساس فردي يسعى إلى احتواء وتدجين العرب بالجانب السياسي؛ أي أن يكون الفلسطيني في الداخل هو ذاك العربي «الإسرائيلي» فقط، أو على أقل تقدير هو ذاك الشخص غير المعبّر عن هويته الفلسطينية، أو الذي يخفيها، ولا يعزم على أن تكون هذه الهوية جزءًا مكوّنًا من تعامله مع طموحاته ورؤيته السياسية، فيكون فقط عربيًّا منزوعًا من رؤية جمعية، ومن تشبث هوياتي معتز بانتمائه. وفي الوقت نفسه يبقى التعامل مع العربي بنظرة أمنية شاكّة به، تراه خطرًا ومصدرًا للإرهاب والتطرف (وربطه بحركات فلسطينية خارج الخط الأخضر؛ لمحاولة تصويره بوصفه مناصرًا للإرهاب)[51] إذا ما عبّر عن رأيه السياسي المخالف للإجماع الصهيوني، وعبّر عن رأيه بشكل فاعل كما كان في المظاهرات الأخيرة.

3. تعمّق الشرخ مع المجتمع اليهودي: طبيعة حياة الفلسطينيين في الداخل، ودورهم في سوق العمل الإسرائيلي- حتّمًا عليهم الاحتكاك مع المجتمع اليهودي. ويبدو أن حقيقة عمل الجانبين معًا واحتكاكهم مع بعضهما، جعلت البعض يظن أنّها حيّدت

الخلاف السياسي والأيديولوجي والهوياتي بين المجتمعين اليهودي من جهة، والعربي الفلسطيني من جهة أخرى، ولكن أوضحت الأحداث الأخيرة أن سوق العمل وتشارك الحيّز في بعض البلدات ومشروعات التعايش غير المتوازنة التي تسعى إلى رؤية الفلسطيني مجردًا من هويته وانتمائه، وأن تكون علاقته مع زميله أو جاره اليهودي مبنية على قبول رواية اليهودي، وتنصله من انتمائه الفلسطيني، ومن المطالب المرتبطة بالمشروع الوطني الفلسطيني- لم تجدِ نفعًا، وأن هذه العلاقة انفجرت في أول صدام بينهما. فكانت الأحداث في المدن المختلطة التي تجمع يهودًا وعربًا مثل حيفا، ويافا، واللد، والرملة، وعكا- دليلًا على اتساع رقعة هذا الشرخ. وقد برز هذا كذلك مع المشغّلين اليهود الذين سرحّوا عددًا من العاملين العرب الذين عبّروا عن موقفهم من خلال المشاركة في إضراب الفلسطينيين في الداخل الذي حدث في 18.5.2021.[52] وفي الوقت نفسه تُظهر التقارير أنه يمكن أن تكون هناك في الفترة القادمة مقاطعات اقتصادية، وإيقاف تشغيل العرب، ووقف مشروعات مشتركة.[53] ومن ثَمّ يمكن أن تكون لهذه الأحداث تبعات على مستقبل العلاقات بين الطرفين، وإن كان البعض لا يزال يعوّل على ضرورة حفظ الحياة المشتركة كما يسميها، خصوصًا أن العرب موجودون في جوانب سوق العمل الإسرائيلية كافّة، ولا يمكن تجاهل وجودهم وقضاياهم.[54] ولكن الأحداث تشير إلى أن ذلك صعب؛ خصوصًا مع عدم حلّ القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وعدم احترام هوية ورواية الفلسطيني. وإن هذه الأحداث سيكون لها تبعات على مجمل مرافق الحياة التي تخصّ الفلسطينيين في الداخل، مع شعورهم بانعدام الأمن الشخصي، مع الاعتداءات التي جرت تجاههم، والمناوشات مع الشرطة وأفراد وجماعات من المجتمع اليهودي، ومع وجود جماعات متطرفة تزداد حضورًا مثل «لافيميليا» و«لاهفا» التي ترى بشكل أو بآخر نقاوة وتفوّق اليهودي على الآخر، وتنفي العربي بشكل كلّي،[55] وليس هذا فحسب، بل وترافق ذلك مع توجّه سلطوي يقصي الفلسطينيين في الداخل ويعاملهم بازدواجية معايير، ويبدو أن هذه الأحداث ستسهم في رفع المطالب، بأن يقوم المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل بالعمل على بناء ذاته ومؤسساته، والاعتماد على نفسه، وأن يسعى إلى علاقة ندية مع المجتمع اليهودي تحفظ له هويته وانتمائه، خصوصًا أن الأحداث كانت كما يبدو رسالة للمجتمع والسلطات الإسرائيلية تؤكد لهم أنه لا يمكن قطع الفلسطينيين في الداخل عن هويتهم، وعن روايتهم وانتمائهم، ويجب التعامل معهم وفقًا لذلك.

4. أخيرًا، سيكون لهذه الأحداث تبعات على رؤية الفلسطينيين لذاتهم وتعاملهم السياسي في سياق المشروع الوطني الفلسطيني. ففيما أظهرت الأحداث الأخيرة أن فلسطينيي الداخل جزء مركزي من المجموع الفلسطيني، وظهر تلاشي الخط الأخضر-

فإن ذلك سيكون حافزًا للبعض للمطالبة بالمشاركة بشكل فعّال في القرار الجماعي الفلسطيني، وأن يكون هناك دور أكبر للفلسطينيين في الداخل في المشروع الوطني الفلسطيني، ولكن تطبيق أمر كهذا سيكون صعبًا في ظل حالة الترهل الفلسطينية، وعدم وجود إرادة سياسية لبعض ممسكي مفاتيح القرار في القيادة الفلسطينية، وعدم وجود مشروع وطني فلسطيني واضح، يراعي في الوقت نفسه دورهم وخصوصيتهم.

كما أن الأحداث الأخيرة سُتعيد الحسابات حول مستوى مشاركة الفلسطينيين في الداخل في السياسة الإسرائيلية؛ خصوصًا أن بعض سياسييهم يسعون إلى أن يكونوا جزءًا فاعلًا في الحكم في السياق الإسرائيلي. ولكن يبدو أن المزاج الشعبي بات أقل رضى بالتعاون مع السياسيين الإسرائيليين على حساب تراجع الخطاب الوطني وخفض سقفه، ومع هذا فإن مشاركة بعض الأحزاب العربية في السلطة السياسية الاسرائيلية مع التحولات في المزاج العام عند عدد من فلسطيني الداخل والذي يرى أن القضايا اليومية والمطلبية تقع في درجة عالية من الأهمية وعليه يجب المشاركة والتأثير من خلال الحكومة ما زال قائماً وامتحان الواقع وتأثيره على سؤال الإنتماء وتصورهم لأولويات

هويتهم ما زال بحاجة لمزيد من الدراسة، و قادم الأيام وتبدّل الظروف يمكن أن يشكّلا تحدّيًا هو الآخر في فهم هذه العلاقة المركّبة. ولكن بكل الأحوال فستنعكس هذه الأحداث على مطالب الفلسطينيين في الدخل وتعاونهم مع السلطات الإسرائيلية على المدى القصير، وإلى حدٍّ ما على المدى الطويل. وستكون، هذه الأحداث عاملًا لزيادة (فلسطنة) هويتهم في مقابل سعي لحصرهم في السياق الإسرائيلي والهوية الإسرائيلية ومحدداتها.

خاتمة

تُشير هبّة القدس والأقصى عام (2021) إلى أن الهوية الجماعية في سياق صراع مستعص، وإن تراجع دورها في بعض الأحيان، إلّا أنها لا يمكن أن تتلاشى. وهي تبقى تشكّل دورًا مهمًّا في التعامل السياسي في أوقات الأزمات. كما أن السياسات الساعية إلى إبعاد مجموعات الهوية، كما هو سياق الفلسطينيين في الداخل، عن انتمائهم وهويتهم، ومحاولة دمجهم مع مجموعة الأغلبية، وهم الأغلبية اليهودية، بشكل منقطع ومتنكر لهويتهم وانتمائهم– لن تكون ناجحة ما دام أصل الصراع لم يُحَلّ بين تلك المجموعتين.

في سياق مناقشة هبّة الأقصى عام 2021، يظهر أن هناك عوامل مركزية كانت في صلب تحرّك الفلسطينيين في الداخل، هي انتماؤهم الفلسطيني، وتشبثهم بقضية القدس والأقصى، والسياسات التمييزية الإسرائيلية، مع ما يترافق معها من تضييق عليهم في عدة جوانب مرتبطة بهويتهم، وأرضهم، ومسكنهم، وحرية تعبيرهم، وتنظمهم. في الوقت نفسه يظهر أن مفهوم يهودية الدولة لا يزال مسيطرًا على عقلية تعامل السلطات الإسرائيلية مع الفلسطينيين، وأن الرواية الفلسطينية لا تزال غير مقبولة، بل وتشكّل تهديدًا وفقًا للرؤية الإسرائيلية. كما يشير البحث، إلى أن الأحداث الأخيرة ومشاركة جيل الشباب فيها، مع تجاوزها لحدود الخط الأخضر، إضافة لحدتها والخطاب الذي مثلته، كل هذه العوالم تمثّل إبرازًا واضحًا لحالة إعادة (موضعة) الفلسطينيين في الداخل لموقعهم في خريطة سياقهم السياسي، بتأكيد أهمية هويتهم ومركزية الشقّ الفلسطيني فيها، وعلى أولوية مطالبهم الوطنية على حساب محاولة حصرهم في المطالب الحياتية مع العلاقة المركّبة لهذان الشقان ودورهما في حياة فلسطيني الداخل.

أخيرًا، سيكون لهذه الأحداث تبعات على مستقبل الوضع السياسي للفلسطينيين في الداخل، في سياق ما يظهر أنه تقلّص مفهوم المواطنة، وتعميق يهودية الدولة في الوعي الجمعي الإسرائيلي، كما سيؤثر ذلك في علاقتهم مع المجتمع اليهودي الذي ظهر تجنّده القومي أمام مطالب وتحركات الفلسطينيين في الداخل، ويبدو أنه سيُترجَم إلى سياسات قاسية تجاه الفلسطينيين في الداخل، أو إلى محاولة لتدجينهم بشكل أكبر، كما

ستكون لذلك تبعات على دورهم في المشروع الوطني الفلسطيني تجاه تثبيت مكانتهم في الشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه سيتطلب ذلك منهم مراجعة وإعادة رسم حدود دورهم في السياسة الإسرائيلية المبنية على تثبيت يهودية الدولة المتنكرة لهويتهم وروايتهم وقضيتهم.

الهوامش والمراجع:

1. شكر خاص: يَشكر كاتب المقال الأستاذ مجدي طه على إسهامه في المدخل التاريخي لهذا المقال. هناك تسميات عديدة يجري إطلاقها على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر الذين يملكون المواطنة الإسرائيلية ومسميات عدة تستخدمها الأدبيات المختلفة، منها: "عرب 48"، "فلسطينيو 48"، "فلسطينيو الداخل"، "الأقلية العربية في اسرائيل"، "الفلسطينيون في إسرائيل"، "المجتمع العربي في إسرائيل"، "ألعرب في اسرائيل" وغيرها، وبهدف الحفاظ على وحدة الاصطلاحات في هذا الملف سيُطلق عليهم فلسطينيو الداخل.
2. National Iian Lustick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a Minority, (University of Texas Press, Austin,Texas: 1980).
3. سامي مرعي، التربية والثقافة والهوية، (المواكب، العدد 2: 1984)
4. Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal, Palestinian: The Making of a People, (Harvard University Press Cambridge: 1993).
5. Ilan Pappe,The Ethnic Cleansing in Palestine, (OneWord, Oxford: 2007).
6. Asad Ghanem and Mohanad Mustafa, "The Palestinians in Israel: The Challenge of the Indigenous Group Politics in the 'Jewish State,'" Journal of Muslim Minority Affairs 31no.2 (2011), 177-196.
7. أيلي ريخس، الأقلية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية، (جامعة تل ابيب، تل أبيب: 1993) (من العبرية)
8. سامي سموحة، "أسرلة الهوية الجماعية والتوجه السياسي للفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل"، داخل،] العرب في السياسة الإسرائيلية ومتاهة الهوية، أيلي ريخس محرر،(جامعة تل أبيب، تل- أبيب: 1998) (من العبرية)؛ سامي سموحة، أسرلة الهوية الجماعية والتوجه السياسي عند المواطنين الفلسطينيين في "إسرائيل"؛ إعادة نظر، (مركز دراسات المجتمع العربي، القدس: 1999) (من العبرية)
9. Yochaman Peres and Nira Yuval-Davis, "Some observations on the national identity of the Israeli Arab" Human Relations, 22, no.3(1969), 233-219
10. مركز الدراسات المعاصرة، المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني؛ دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني، (مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم: 2006).
11. ترد في الدراسة كلمة "أقلية" على شكل مفهوم، الذي يعني وجود مجموعة سكانية تمتلك أقل هيمنة من الناحية العددية ومن الناحية السياسية، ونتيجة للانقلاب الديموغرافي والسياسي الذي حصل عام 1948، وفيه تحول الفلسطينيون في الداخل من أغلبية إلى أقلية في وطنها. فيما هم مجموعة وطن أصلانية وجزء من شعب وأمة واسعة.
12. المصدر السابق

13. بيان نويهض الحوت، (1984). القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1948- 1917، (دار الأسوار: عكا:1984)؛ بيان نويهض الحوت، فلسطين؛ القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917)، (دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت: 1991)
14. يائير بويميل، ظل أزرق أبيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية ونشاطها في صفوف المواطنين العرب بين السنوات 1958-1968، (منشورات بردس، حيفا: 2007). (العبرية)
15. سارة أوستسكي لازر. "الحكم العسكري بوصفه جهاز سيطرة على المواطنين العرب: العقد الأول 1948-1958"، همزراح هحداش، 43، (2002)، ص 131-103.(من العبرية)؛ Iian Lustick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority, (University of Texas Press, Austin, 1980)).
16. اسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في "إسرائيل"؛ سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الاثنية، (مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله: 2009)
17. Habib Qahwaji, The Complete Story of the Al Ard Movement (Jerusalem: 1978) (Arabic)
18. براك ربيد، جيلي كوهن، جاكي خوري، يهونتان ليس والموج بن زكري، الكابينيت أعلن عن الشق الشمالي للحركة الإسلامية تنظيمًا غير قانوني، هارتس، 17 نوفمبر 2015 (من العبرية) http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2777993 (تاريخ الاطلاع 30.5.2021)؛ نظام الطوارئ 1945: أحد قوانين الأساس الذي استخدم في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين (1917-1948)، واستخدمته الحكومات الإسرائيلية لقمع الفلسطينيين في الداخل.
19. Yoav Peled, "Restoring ethnic democracy: The or commission and Palestinian citizenship in Israel" Citizenship studies, 9 no.1 (2005), 89105-; Oren Yiftachel and Asad Ghanem, "Understanding 'ethnocratic'regimes: the politics of seizing contested territories" Political Geography, 23 no.6 (2004), 647676-.
20. Understanding 'ethnocratic'regimes: the politics of seizing contested territories
21. Restoring ethnic democracy: The or commission and Palestinian citizenship in Israel
22. بشير، نبيه، حول تهويد المكان: المجلس الإقليمي مسغاف في الجليل (دراسة أولية لحالة)، (مدى-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا: 2004)
23. عدالة، "قوانين ومشاريع قوانين تميزية جديدة في إسرائيل" مركز عدالة: حيفا (تموز 2011) (تاريخ الاطلاع: 29 أيار 2021) http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/eng/june2011/Discriminatory%20Laws%20(Arabic).pdf
24. ظل أزرق أبيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية ونشاطها في صفوف المواطنين العرب بين السنوات 1958-1968
25. مجدي طه و نيفين خالد زواوي، المجتمع الفلسطيني في الأكاديميا الإسرائيلية، (أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة: 2015)
26. مدى الكرمل، الهبّة الشعبية في صفوف الفلسطينيين في "إسرائيل": محو الخط الأخضر، (مدى الكرمل، حيفا: 2021) (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021) https://www.mada-research.PositionPaperMay2021.pdf/05/org/wp-content/uploads/2021

27. Ibrahim Khatib, "Attitudes of Indigenous Minority Leaders towards Political Events in their Transnational Group: Between Identity, Conflict and Values" Nationalism and Ethnic Politics (In press) DOI: 10.108013537113.2021.1898743/
28. ابراهيم خطيب، "فلسطينيو 48... الكف نعم تلاطم المخرز". الجزيرة نت (2021). https:// cutt.ly/6njMCa2) (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021)
29. همّت زعبي، "الفلسطينيون في إسرائيل"، في تقرير مدارالإستراتيجي 2021، هنيدة غانم محررة (مدار، رام الله: 2021)
30. ابراهيم خطيب، "خطاب الخدمات الفلسطيني في خدمة الخطاب الإسرائيلي!" موقع العرب (2020) https://www.alarab.com/Article/974435 (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021)
31. إبراهيم خطيب، "وشاخت الأحزاب..!" موقع موطني 48 (2020) https://www.mawteni48.com/archives/135849 (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021)
32. الهبّة الشعبية في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل: محو الخط الأخضر
33. المصدر السابق
34. المصدر السابق
35. إبراهيم خطيب، "فلسطينيو 48.. الكف نعم تلاطم المخرز." الجزيرة نت (2021) https:// cutt.ly/6njMCa2 (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021)
36. أفرايم ليفي، مئير الرن، إلهام شحبري، خضر سواعد وجوني عيسى، "علاقة اليهود والعرب عقب أحداث نيسان-أيار 2021"، مباط عال 1474.(2021) (من العبرية) https://www.inss.org. il/he/publication/arabs-and-jews-in-israel/ (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021)
37. يوحنان تسورف، "الساحة الفلسطينية بعد "حارس الأسوار" – ما كان ليس ما سيكون" مباط عال عدد 1475 (2021) (من العبرية) https://www.inss.org.il/he/publication/pa-after-guardian-of-the-walls/?INSS) (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021)
38. الفلسطينيون في "إسرائيل:، في تقرير مدار الاستراتيجي 2021
39. الهبّة الشعبية في صفوف الفلسطينيين في "إسرائيل": محو الخط الأخضر
40. أوهاد حيمو، "الموت للعرب فرع العفولة" نظرة من الداخل على الإرهاب اليهودي". موقع N12 (2021) (من العبرية) https://www.mako.co.il/news-military/2021_q2/Article-6d07038758eb971026.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=173113802 (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021)
41. المركز الإسرائيلي للديموقراطية، "رسالة لرئيس الوزراء: استخدام قوات جيش الدفاع الإسرائيلي للتعامل مع الإخلال بالنظام في المدن المختلطة" المركز الإسرائيلي للديمقراطية (2021) (من العبرية) https://www.idi.org.il/media/16315/havad45.pdf (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021)
42. سليم سلامة، دعوات لتكليف الجيش بمهام شُرطيّة في داخل المدن الإسرائيلية– الدلالات والتداعيات، (مدار، رام الله: 2021) https://cutt.ly/cnktmc3 (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021)
43. حسن شعلان، "رغم عدم وجود أدلة تقديم لائحة اتهام ضد الفتى محمد حاج بحيى من الطيبة... والدته: خطفوه وضربوه دون رحمة" موقع العرب (2021) https://www.alarab.com/ Article/995325 (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021)
44. الجزيرة مباشر، "اعتداءات واعتقالات مستمرة بحق فلسطينيي الداخل (فيديو)". الجزيرة مباشر (2021) https://cutt.ly/knkNiss (تاريخ الاطلاع 31 أيار 2021)

45. عدالة.(2021). تمديد اعتقال الشيخ كمال خطيب استمرارا للحملة الشرطية "قانون ونظام" التي تهدف الى ترهيب وردع الناس. عدالة https://www.adalah.org/ar/content/view/10358 (تاريخ الاطلاع 9 حزيران 2021)

46. تسيبي يسرائيلي وأودي داكل، ""القدس على رأس فرحنا""، مباط عال، عدد 1466 (2021) مركز أبحاث الأمن القومي (من العبرية) https://www.inss.org.il/he/publication/jerusalem-day-2021/ (تاريخ الاطلاع 31.5.2021)

47. إبراهيم خطيب، "الحركة الإسلامية خارج القانون - الدوافع والنتائج" شؤون فلسطينية، 271 العدد 2 (2018)، ص 39-52 .

48. Aaad Ghanem and Ibrahim Khatib, "The nationalisation of the Israeli ethnocratic regime and the Palestinian minority's shrinking citizenship" Citizenship studies, 21 no.8 (2017), 889902-.

49. وليد حباس، بعد الإضراب العام، كيف ستمضي السلطات الإسرائيلية في خطط دمج المواطنين الفلسطينيين اقتصاديًّا؟ (مدار، رام الله: 2021) https://cutt.ly/xnkERPe (تاريخ الاطلاع 31.5.2021)

50. المصدر السابق.

51. شاي بيرون، حماس يحطّم مستقبل عرب إسرائيل. موقع N12 (2021) (من العبرية) https://www.mako.co.il/news-columns/2021_q2/Article-6195def1a806971026.htm?partner=lobby (تاريخ الاطلاع 31.5.2021)

52. هشام نفاع، "تقرير: مئات ألوف الموظفين والعمال معرّضون لـ"خطر كبير" بالطرد من سوق العمل الإسرائيلية!" (مدار، رام الله: 2021) https://cutt.ly/4nkS9bl (تاريخ الاطلاع 31.5.2021)

53. المصدر السابق

54. روني غامزو، "لا تجعلوا التخويف يقوّض التعايش بين العرب واليهود"، موقع N12 (2021) (من العبرية) https://www.mako.co.il/news-columns/2021_q2/Article-d8175e230257971027.htm?partner=lobby (تاريخ الاطلاع 31.5.2021)

55. عبد القادر بدوي، "لافاميليا": المنظمة الساعية لأن تكون الأكثر عنصرية وتطرفًا في العالم!" (مدار، رام الله: 2021). https://cutt.ly/NnkDj8K (تاريخ الاطلاع 31.5.2021)